التقرير الثاني : الاجراءات الاقتصادية

بعد اجتياح القوات الاسرائيلية للضفة الغربية في مطلع حزيران ١٩٦٧ حاولت سلطات الاحتلال تحقيق هدف مزدوج يتلخص باحكام السيطرة العسكرية الكاملة على الضفة المحتلة من ناحية ، واتخاذ سلسلة من الاجراءات الاقتصادية والسياسية والمدنية التي من شأنها ان تجعل بصورة تدريجية حياة الضفة الغربية مجرد تابع لدولة اسرائيل وخادم لمصالحها الآنية والبعيدة ، من ناحية ثانية . ان الغاية من هذا التقرير هي رصد تحركات اسرائيل بالنسبة للشق الثاني من الهدف الذي تعمل على تحقيقه في الضفة المحتلة استنادا الى مصادر المعلومات الاسرائيلية والغربية عامة . وعلى اساس رصد هذه التحركات يمكننا القول ان اسرائيل اتبعت سياسة احتلال ذكية في التعامل مع الضفة الغربية بمعنى انها اولا عملت كل ما في وسعها لمنع الضفة من التعرض لاية ازمة اقتصادية حادة اذ ان مثل هذه الازمات تؤدي في النهاية الى انتفاضات شعبية ضد السلطات المسيطرة والمحتلة ، ثانيا ، عملت على تنشيط عجلة الاقتصاد في الضفة باتجاه معين يربط حياتها بدولة اسرائيل بصورة تدريجية وتصاعدية ويؤدي الى انفكاكها عن ارتباطها القديم بالضفة الشرقية وباقتصاديات الدول العربية عامة . ومن نافلة القول ان اساس هذه السياسة استغلالي محض يسخر الحياة الاقتصادية في الضفة لاهداف التنمية الاقتصادية لدولة اسرائيل نفسها باسم « التكامل والتنسيق الاقتصادي » بين المنطقة المحتلة ودولة الاحتلال نفسها ، ثالثا ، تنمية الشروط الموضوعية لاية خطوات محتملة من قبل اسرائيل لدمج الضفة الغربية كليا في دولة اسرائيل ، او اقامة كيان فلسطيني فيها ، مستقل شكلا وتابع فعلا ، وفقا لما قد تفرضه ظروف المنطقة في المستقبل وتطورات احداثها .

مما لا شك فيه ان نزوح خمس سكان الضفة الغربية اثناء القتال والقلق العميق الذي سببه الاحتلال العسكري المفاجيء قد تركا آثارهما السلبية على حياة الضفة الاقتصادية . القطاع الزراعي وحده بقي يعمل في مستوى فترة ما قبل الحرب خاصة وان الحرب اندلعت في ذروة موسم الفاكهة مما اضطر المزارعين لتسويقها قبل فسادها . وقد اتضحت طبيعة السياسة التي تنوي اسرائيل اتباعها في الضفة المحتلة من اول اجراء اتخذته بهذا الشأن وهو السماح للشاحنات المليئة بالفاكهة من عبور النهر الى الضفة الشرقية بحيث تصل الى اسواقها المعتادة .

من جهة اخرى كان على سلطات الاحتلال مواجهة الازمة المالية التي بدأت بالتفاقم بسبب اغلاق البنوك في الضفة الغربية (بأمر من سلطات الاحتلال) ونسرب العملة الاسرائيلية بصورة غير شرعية عن طريق الوافدين من اسرائيل الى المناطق المحتلة . لذلك شكلت الحكومة الاسرائيلية بسرعة لجنة وزارية مهمتها « تنسيق النشاطات الاقتصادية في الاراضي المحتلة » برئاسة وزير المال الاسرائيلي . وقد وضعت هذه اللجنة خططا للتطبيق الفوري واخرى يتم تنفيذها على المدى الطويل نسبيا[1]. وتشمل الاخيرة دراسات تتعلق بمستقبل الضفة الغربية والاحتمالات المطروحة على هذا الصعيد ، وتتراوح هذه الاحتمالات بين دمج الضفة الغربية كليا في الاقتصاد الاسرائيلي او اعادتها ، اما كليا او جزئيا ، الى الاردن مرورا بامكانية اقامة كيان فلسطيني « مستقل » فيما تحت الاشراف الاسرائيلي. وقد وضعت اللجنة المذكورة الدراسات اللازمة لتنفيذ كل احتمال من هذه الاحتمالات وفقا لما تمليه الظروف والاوضاع وتطورها على الصعيدين المحلي والعالمي . اما تنفيذ الخطط الفورية فقد ادى الى اعتماد العملة الاسرائيلية في القدس المحتلة وقطاع غزة والجولان باعتبارها العملة الوحيدة المعترف بها رسميا ، وادخال الليرة الاسرائيلية في الضفة الغربية للتعامل بها الى جانب الدينار الاردني ، والى التخفيف التدريجي من العوائق القائمة في وجه التجارة بين اسرائيل والضفة الغربية مع السماح للضفة بالاحتفاظ بسوقها الزراعية في الاردن لان ذلك يريح اسرائيل من مشكلة استيعاب الانتاج الزراعي للضفة (مثل الفاكهة والخضار) والتخلص من مضاربته للانتاج الاسرائيلي المماثل بسبب انخفاض اسعاره وتكاليفه . بعبارة اخرى لقد ساعد الدخل الآتي من مبيع انتاج الضفة الغربية الزراعي في شرقي الاردن على انجاح مخطط الاحتلال الاسرائيلي في منع تفاقم اية ازمة اقتصادية في الضفة من ناحية وتنشيط اقتصادها من ناحية ثانية ، بالاضافة الى تخفيف عبء نفقات الاحتلال على اسرائيل نفسها .